2021

السنة الأولى

العدد (18) - 2021

سلسلة أوراق ديموجرافية

برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري وانعكاساته على القضية السكانية في الفترة (2013 -2019)

سلسلة أوراق سياسات
تصدر عن المركز الديموجرافي بالقاهرة

تحت رعاية

أ.د/ هالة السعيد

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية
ورئيس مجلس إدارة المركز الديموجرافي

سلسة اوراق ديموجرافية

سلسلة أوراق سياسات تصدر عن المركز الديموجرافى تهدف السلسة إلى مساعدة ودعم متخذي القرار ضمن مشروع «التخطيط السكاني فى إطار رؤية مصر 2030 » وذلك للخروج بخطط لإدارة البرنامج السكانى في مصر على مختلف القطاعات

لجنة الاستشاريين والمحكمين

ا.د ماجد عثمان	وزير الاتصالات السابق
ا.د/ حسين عبد العزيز	مستشار رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
ا.د/ محمود السعيد	عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
ا.د/ السيد خاطر	عميد كلية الدراسات العليا للبحوث الإحصائية – جامعة القاهرة
ا.د/ هبة نصار	أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
ا.د/ احمد زايد	أستاذ الاجتماع بكلية الآداب – جامعة القاهرة
ا.د / كمال سامى سليم	أستاذ الحوسبة الاجتماعية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
ا.د/ ايمن عبد الوهاب	نائب مدير مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
ا.م.د/ امل كامل حمادة	أستاذ مساعد علوم سياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
ا.د/ محمد صالح	وكيل كلية الحاسبات والذكاء الاصطناعي – جامعة القاهرة

سلسلة أوراق ديموجرافية
العدد (18)

برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري وانعكاساته على القضية السكانية في الفترة (2013 -2019)

إعداد:-

أ.م.د./ أميرة تاوضروس – رئيس الفريق

د/ منى توفيق - مساعد رئيس الفريق

د./ علياء عبد الرؤوف عامر – باحث أول

م/ أحمد الدسوقي – باحث مساعد

محكمين و إستشاريين البحث :-

أ.د./ أيمن عبد الوهاب

أ.د./ ياسمين غريب

د./ يسري مصطفى

ISSN: 2786 - 0175

ملخص تنفيذي

يتناول هذا البحث انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي في مرحلته الأولي بعد ثورة يونيو على السكان وخصائصهم في مصر حيث تناول أهم الإجراءات التي اتخذتها ضمن المرحلة الأولي من خطة الإصلاح الاقتصادي هي تخفيض دعم الطاقة على مراحل، وتحرير صرف الجنية المصري والذي تم في نوفمبر 2016، ورفع سعر الفائدة، ومحاولة السيطرة على التضخم.

وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أنسب المناهج لتحليل ودراسة تطورات الخصائص الاقتصادية للسكان وفقاً للمرحلة الأولي من الإصلاح الاقتصادي.

ويتكون البحث من ثلاث فصول حيث استعرض في الفصل الأول ملامح المرحلة الأولي من برنامج الإصلاح الاقتصادي وآثارها على المستوي الكلي الذي تناول ملامح المرحلة الأولي من برنامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد النقدي وذلك باتباع سياسة مرنة لتحديد سعر صرف الجنية المصري مقابل العملات الأجنبية، وكذلك على الصعيد المالي وذلك بتخفيض الدين العام وضبط الإنفاق العام، وكذلك علي الصعيد الهيكلي وذلك بتوفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وتبسيط إجراءات التراخيص الصناعية ووضع إجراءات جديدة للإعسار والإفلاس. كما تناول الفصل الأول رصد آثار المرحلة الأولي من برنامج الإصلاح الاقتصادي على المستوي الكلي لكل من المؤشرات الاقتصادية الرئيسة كالنمو الاقتصادي والاستثمارات العامة والخاصة وسوق العمل والبطالة والتضخم وغيرها.

وتناول الفصل الثاني، آثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدخل والانفاق في مصر حيث تناول البحث أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على مستوي الدخل في مصر على مستوي الأسر المصرية وكذلك أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على مستويات الإنفاق في مصر على مستوي الأسر والأفراد.

أما الفصل الثالث، فقد تناول آثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على الادخار والفقر في مصر باعتبارهما مؤشران رئيسيان لأي خطة اصلاح اقتصادي.

وقد خلص البحث إلى عدة نتائج أبرزها هي مساهمة برنامج الإصلاح الاقتصادي للحكومة المصرية على تعزيز النمو الاقتصادي الذي تخطي حاجز 5 %، وكذلك رفع التصنيف الائتماني للاقتصاد المصري وتعزيز مستويات التشغيل مع توفير برامج حماية اجتماعية للأسر الأكثر احتياجاً.

ومن أبرز التوصيات التي تناولها البحث هي ضرورة الرصد الدوري لتطورات الخصائص السكانية بالتوازي مع برامج الإصلاح الاقتصادي الآثار الإيجابية والسلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وكذلك ضرورة التركيز على تنويع الاقتصاد المصري والتركيز على قطاعات الصناعات التحويلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والصناعات الغذائية والنهوض بالصادرات لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد.

برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري وانعكاساته على القضية السكانية في الفترة (2013 -2019)

مقدمة

عانى الاقتصاد المصري لسنوات طويلة لاختلالات هيكلية أثرت بشكل عام على أوجه التنمية في مصر؛ مما دفع الحكومة المصرية بعد ثورة 30 يونيو 2013 إلى تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في مصر بدأت مرحلته الأولي عام 2016 مدته 3 سنوات (2017/2016 – 2019/2018) بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بهدف تحسين عمل أسواق النقد الأجنبي، وتخفيض عجز الميزانية والديون، وزيادة معدل النمو، كما يتضمن البرنامج تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لحماية الفقراء ومحدودي الدخل. وتمثل الحماية الاجتماعية حجر الزاوية في هذا البرنامج.

ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها ضمن المرحلة الأولي من خطة الإصلاح الاقتصادي هي تخفيض دعم الطاقة على مراحل، وتحرير صرف الجنية المصري والذي تم في نوفمبر 2016، ورفع سعر الفائدة، ومحاولة السيطرة على التضخم.

لقد كان هناك تأثيرات سلبية للمرحلة الأولي من الإصلاح الاقتصادي على السكان وخصائصهم فعلي سبيل المثال انخفض الدخل السنوي الصافي للأسرة بنسبة 19 % من حوالي 44 ألف جنية عام 2015 إلى حوالي 36 ألف جنية عام 2018 وذلك بسبب الإجراءات المرتبطة بتعويم الجنية المصري في مقابل العملات الأجنبية، فيما زاد معدل الفقر القومي بنسبة 17 % حيث زادت نسبة الفقر القومي من 27.8 % عام 2015 وصولاً إلى 32.5 % عام 2018. وبالرغم من التأثيرات السلبية السالف ذكرها إلا أن كان هناك تأثيرات إيجابية لهذه المرحلة والتي تُعتبر هذه التأثيرات الإيجابية هي مستهدفات لهذه المرحلة من الإصلاح الاقتصادي، حيث قفز معدل النمو الاقتصادي من 2.9 عام 2014/2013 إلى 5.6 عام 2019/2018، وعلى مستوي التشغيل انخفضت نسبة البطالة من 13 % عام 2014 إلى 7.9 عام 2019 وذلك بموجب الإجراءات التي تم اتخذها بموجب هذه المرحلة من الإصلاح الاقتصادي.

كما تستعد الحكومة المصرية حالياً لإطلاق المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي لمدة ثلاث سنوات بحلول عام 2024/2022 بحسب رئاسة مجلس الوزراء التي تستهدف تعزيز الحماية الاجتماعية وإجراء إصلاحات هيكلية اقتصادية في قطاعات الزراعة والصناعة والاتصالات، وصرحت الحكومة إن المرحلة الثانية لن تتضمن إجراءات تزيد من أعباء المواطنين وذلك بخلاف المرحلة الأولي، وأن الحكومة ستستمر في دعم السلع التموينية والإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية خلال السنوات الثلاث المقبلة.

واستناداً علي برامج الحماية والاهتمام بمرتكزات التنمية المستدامة؛ أطلقت الحكومة المصرية المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية (2024/2023-2022/2021)، بالتوازي مع المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذى يهدف إلي الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري والأسرة المصرية، ويتم تنفيذه في نطاق جغرافي يشمل كافة أنحاء الجمهورية، وسيشمل مختلف الأبعاد الأسرية اجتماعياً وسكانياً وصحياً وثقافياً؛ بما فيها التمكين الاقتصادي

للسيدات، بالإضافةً إلى الاهتمام بصحة المرأة من خلال رفع كفاءة مراكز صحة وتنمية الأسرة لتقدم التطعيمات وخدمات الرعاية الأولية، فضلاً عن متابعة الفحوصات الطبية قبل الزواج وبعده، ويرتكز المشروع علي ضخ استثمار لتعزيز جودة حياة الأسرة المصرية أو السكان بشكل عام وهو ما يعني الاستثمار بشكل رأسي في السكان في مقابل ضبط النمو السكاني أي ضبط التوسع الأفقي للسكان من أجل تعزيز الرفاه للفرد وللأسرة والمجتمع.

كما بدأت الحكومة تنفيذ مشروع «حياة كريمة» لتطوير القري المصري بداية من العام المالي 2022/2021 ويستمر لمدة ثلاث سنوات؛ ويهدف هذا المشروع إلى التخفيف عن كاهل المواطنين بالمجتمعات الأكثر احتياجاً في الريف والمناطق العشوائية في الحضر، وتعتمد على تنفيذ مجموعة من الأنشطة الخدمية والتنموية، التي من شأنها ضمان «حياة كريمة» لتلك الفئة وتحسين ظروف معيشتهم، بالإضافة إلى الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للأسر في القرى الفقيرة، وتمكينها من الحصول على كل الخدمات الأساسية، وتوفير فرص عمل لتدعيم استقلالية المواطنين، وتحفيزهم للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم ولمجتمعاتهم المحلية، وكذا تنظيم صفوف المجتمع المدني وتطوير الثقة في جميع مؤسسات الدولة.

في ضوء المرحلة الأولي والثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والمشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية وغيرها من المشروعات مثل مشروع حياة كريمة؛ تكمن أهمية البحث في رصد وتحليل تأثيرات وانعكاسات المرحلة الأولي من الإصلاح الاقتصادي على السكان في مصر من خلال رصد وتحليل تطور بعض الخصائص الاقتصادية للسكان وهي تطورات مستويات الدخل والإنفاق والادخار والفقر لتباين تطور الخصائص السكانية بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ضمن هذه المرحلة من الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل للدولة وذلك قبل بداية المرحلة الأولي من الإصلاح الاقتصادي وبعدها.

وستعتمد هذه الدراسة مقارنة التطورات في فترتين زمنيتين هما:

- ما قبل المرحلة الأولي من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وسيتم الاعتماد على البيانات الواردة للعام المالي 2016/2015 باعتباره العام السابق على المرحلة الأولي من الإصلاح الاقتصادي.
- ما بعد المرحلة الأولي من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وسيتم الاعتماد على البيانات الواردة للعام المالي 2018/2017 باعتباره العام اللاحق للمرحلة الأولي من الإصلاح الاقتصادي.

أهداف البحث:

1 - رصد وتحليل تأثيرات وانعكاسات المرحلة الأولي من الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي على السكان.

2 - الوقوف على تطورات الخصائص السكانية الناتجة على المرحلة الأولي من الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وبخاصة الخصائص الاقتصادية للسكان. من خلال دراسة وتحليل ملامح الدخل الانفاق والأدخار والفقر في مصر.

3 - استخلاص الدروس المستفادة من خلال توصيات البحث لنتائج المرحلة الأولي من الإصلاح الاقتصادي على السكان، فضلاً عن دورها في إمكانية المساهمة في وضع السياسات وإتخاذ القرار بما يساعد على إدارة المشروعات والمبادرات الحالية والمستقبلية مثل المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية.

منهجية البحث: -

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة تطورات الخصائص الاقتصادية للسكان وفقاً للمرحلة الأولي من الإصلاح الاقتصادي.

مصادر البيانات:

يعتمد هذا البحث على مصادر البيانات الرسمية والإحصاءات المنشورة مثل بحث الدخل والإنفاق الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء أحد المصادر الهامة للبيانات الأساسية التي يُعتمد عليها لتوفير العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، والبيانات الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئاسة مجلس الوزراء.

محتويات البحث:

يتكون هذا البحث من ثلاث فصول تسبقهم مقدمة وتلحقهم خاتمة تحتوي على النتائج والتوصيات ومراجع البحث، وفيما يلي موجز لمحتويات فصول الدراسة:

الفصل الأول: ملامح المرحلة الأولي من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وآثارها على المستوي الكلي.

الفصل الثاني: آثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدخل والانفاق في مصر

الفصل الثالث: آثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على الادخار والفقر في مصر

الفصل الأول

ملامح المرحلة الأولي من برنامج الإصلاح الاقتصادي وآثارها على المستوي الكلي

عانى الاقتصاد المصري من اختلالات هيكلية لسنوات طويلة، وكان يتم تصنيف الاقتصاد المصري علي أنه اقتصاد ريعي من قِبل الخبراء والمؤسسات الدولية فعلي سبيل يُعتبر مصادر النقد الأجنبي الرئيسية لمصر لسنوات طويلة هي الواردة من عائدات قناة السويس، وتحويلات المصريين بالخارج، إيرادات السياحة، بعض الصادرات المصرية للخارج وعلى رأسها الصادرات البترولية.

بعد ثورة 30 يونيو، أخذت الحكومة المصرية على عاتقها تحديث الاقتصاد المصري والتدخل لمعالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد المصري من خلال برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي حيث أطلقت المرحلة الأولي من البرنامج في العام المالي 2017/2016، فيما تستعد لإطلاق برنامج المرحلة الثانية من البرنامج في العام المالي 2022/2021. وسيتناول هذا الفصل جزئين هما: استعراض ملامح المرحلة الأولي من برنامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ورصد آثارها على المستوي الكلي.

أولاً: استعراض ملامح المرحلة الأولي من برنامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي: -

أطلقت الحكومة المصرية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي المرحلة الأولي من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي عام 2016 (العام المالي 2017/2016) لمعالجة جوانب الضعف الاقتصادية الكلية وتشجيع النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل، وقام البرنامج على ثلاثة ركائز أساسية بحسب اشتراطات صندوق النقد الدولي هي ما يلي:

1- على الصعيد النقدي: اتباع سياسة مرنة لتحديد سعر صرف الجنية المصري مقابل العملات الأجنبية (تحرير سعر صرف الجنية المصري مقابل العملات الأجنبية أو يُعرف بتعويم الجنية) أي تسعير الجنية المصري وفقاً لآليات العرض والطلب، وهدفت هذه السياسة إلى تحقيق ما يلي:

- خفض عجز الموازنة والدين العام، حيث سجلت نسبة العجز في الحساب الختامي لموازنة 2015-2016 نحو 12.2 %، مقارنة مع 11.5 % في السنة المالية السابقة.

- زيادة الصادرات وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، خاصةً أنه لا يمكن عودة الاستثمارات الأجنبية في ظل سوق موازي وغير رسمي لصرف الجنية مقابل الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية، القضاء على ظاهرة «الدولرة» والمضاربة على الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية في السوق السوداء.

– زيادة وتعزيز الاحتياطات النقدية الأجنبية لدي البنك المركزي المصري.

2– على الصعيد المالي: تخفيض الدين العام وضبط الإنفاق العام: من خلال رفع الدعم عن المنتجات البترولية والطاقة، وتعزيز الإنفاق على الفئات والشرائح الضعيفة مثل الشباب والنساء وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية.

3 – على الصعيد الهيكلي: توفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وتبسيط إجراءات التراخيص الصناعية ووضع إجراءات جديدة للإعسار والإفلاس. وتشجيع برامج الوساطة في مجال توظيف العمالة وبرامج التدريب المتخصص للشباب ودعم مشاركة المرأة في سوق العمل.

وبموجب اتفاق الحكومة المصرية مع صندوق النقد الدولي ستحصل على قرض قيمته 12 مليار دولار لتنفيذ المرحلة الاولي من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي

ويوضح الجدول (1) شروط تقديم الصندوق للقرض للحكومة المصرية من أجل مساعدتها على تنفيذ أولي مراحلها للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الشامل.

ويمكن الخلوص مما سبق أن الحكومة كان هدفها الرئيسي هو سدة الفجوة التمويلية واتخاذ إجراءات في شأنها معالجة اختلالات الاقتصاد على كافة الأصعدة النقدية والمالية والهيكلية ومن ثم تعافي الاقتصاد المصري، وكذلك تعزيز تصنيف مصر الائتماني لتعزيز الثقة في الاقتصاد المصري من جانب المستثمرين والمؤسسات الدولية، وهو مايقودنا للجزء الثاني من الفصل الذي يلقي الضوء على رصد انعكاسات المرحلة الأولي من برنامج الإصلاح الاقتصادي على المستوي الكلي.

جدول (1): شروط تقديم قرض من صندوق النقد الدولي لمصر في العام 2016

البيان	المسائل الاقتصادية	برنامج تسهيل الصندوق الممدّد لعام 2016 التابع لصندوق النقد الدولي	النقاط التي نفذتها مصر
علي الصعيد النقدي	– تراجع معدلات العملات الأجنبية وانخفاض احتياطيها – أسعار صرف ثابتة	تحرير سعر الصرف	وضع مصر نظام سعر صرف يحدده السوق
		الحد من الزيادات في الكتلة المالية	
		احتواء التضخم وتخفيضه إلى نسبة 4–6 % على المدي المتوسط	
علي الصعيد المالي	– ارتفاع العجز الحكومي والدين العام – تعزيز برامج الحماية الاجتماعية	تعزيز إيرادات الحكومة	أقر البرلمان الضريبة على القيمة المضافة
		إصلاح إعانات الطاقة؛ تقليص إعانات الوقود	رفع أسعار الطاقة في نوفمبر 2016 ويونيو 2017
		ضبط إجمالي الأجور في القطاع العام	
		تقديم إعانات للأغذية لتوسيع نشاط برنامج تكافل وكرامة	قلصت الحكومة إعانات الوقود
		زيادة المصاريف الاجتماعية لتصل إلى نسبة واحد في المئة من إجمالي الناتج المحلي	
		تقديم تدريب مهني للشباب	
		تغطية وسائل النقل للأطفال وحليب الرضّع الصناعي وأدوية لأطفال المدعومة	أطلقت الحكومة برنامجها لزيادة الإنفاق
		زيادة وجبات الطعام المجانية في المدارس	
علي الصعيد الهيكلي	نمو منخفض (2,5) وبطالة عالية (12,7)	تبسيط قانون منح التراخيص للصناعات	المصادقة على قانون الاستثمار
		تسهيل الحصول على تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم	
		إصلاح قانون الإفلاس	
		مساعدة النساء على العمل عبر زيادة عدد الحضانات العامة	
		جعل النقل العام أكثر أماناً	

المصدر: بسمة المومني (يناير 2018)، «برنامج صندوق النقد الدولي في مصر: تقييم تحديات الاقتصاد السياسي»، مركز بروكنجز، ص2

ثانياً: رصد آثار المرحلة الأولي من برنامج الإصلاح الاقتصادي على المستوي الكلي: -

تأتي أهمية رصد آثار المرحلة الأولي من برنامج الإصلاح الاقتصادي على المستوي الكلي لاستعراض تأثيرات وانعكاسات هذه المرحلة على المؤشرات الاقتصادية الكلية، ومن ثم استنتاج تأثيراتها على السكان في مصر، وذلك قبل بداية تنفيذ المرحلة وبعدها، لتبين التطور الحاصل ومن ثم النتائج على النحو التالي:

ا- الأثر على النمو الاقتصادي: -

يوضح الشكل رقم (1) تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي. في الفترة من 2013 إلى 2019 ومنه يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي حقق نمواً قدره 5.6 % خلال عام 2019/2018 ويعكس اتجاهاً تصاعدياً منذ عام 2017/2016، حيث تراوحت معدلات النمو ما بين 4.2 % و4.4 %. وبحسب وزارة التخطيط التنمية الاقتصادية يرجع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي واستقراره إلى مجموعة أسبابها أهمها الالتزام الجاد بالبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتوجيه الإنفاق العام وفقاً للأولويات التنموية المحددة.[1]

شكل (1) تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر في الفترة 2013/ 2014 – 2019/2018

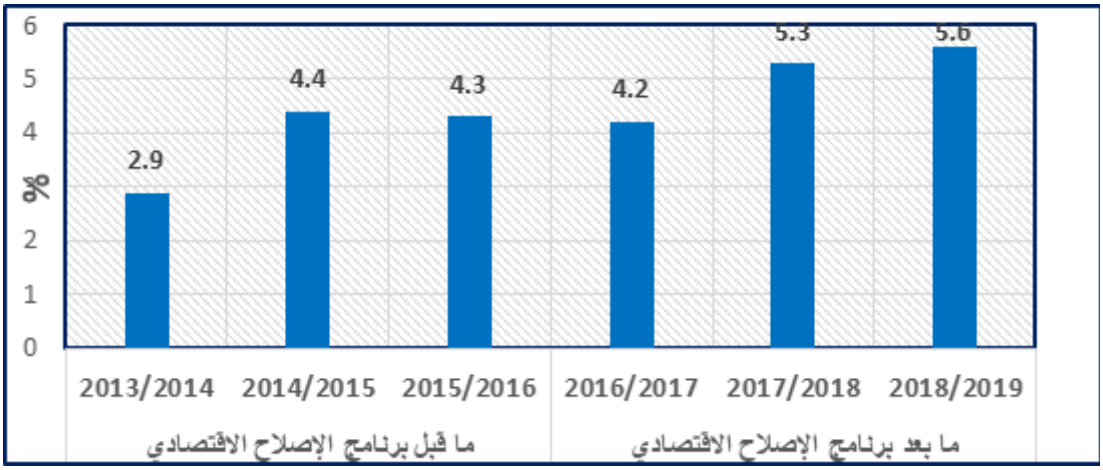

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي، 2019/2018

[1] المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي 2019/2018، فبراير 2020، ص 12

٢- الأثر على الاستثمارات العامة والخاصة: -

تعتبر الاستثمارات العامة والخاصة أحد روافد تعزيز الاقتصاد والتنمية وخلق فرص عمل، ويوضح الشكل (2) تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على الاستثمارات العامة والخاصة، من خلال تطور معدل الاستثمار بالأسعار الجارية في الفترة (2015/2014 – 2019/2018) ومنه يتبين أن معدل الاستثمار في تصاعد مستمر وهو ما يدل على أن برنامج الإصلاح الاقتصادي ساهم في تعزيز معدلات الاستثمارات ولم تؤثر عليها بشكل سلبي.

شكل (2) تطور معدل الاستثمار بالأسعار الجارية في مصر، 2014-2019

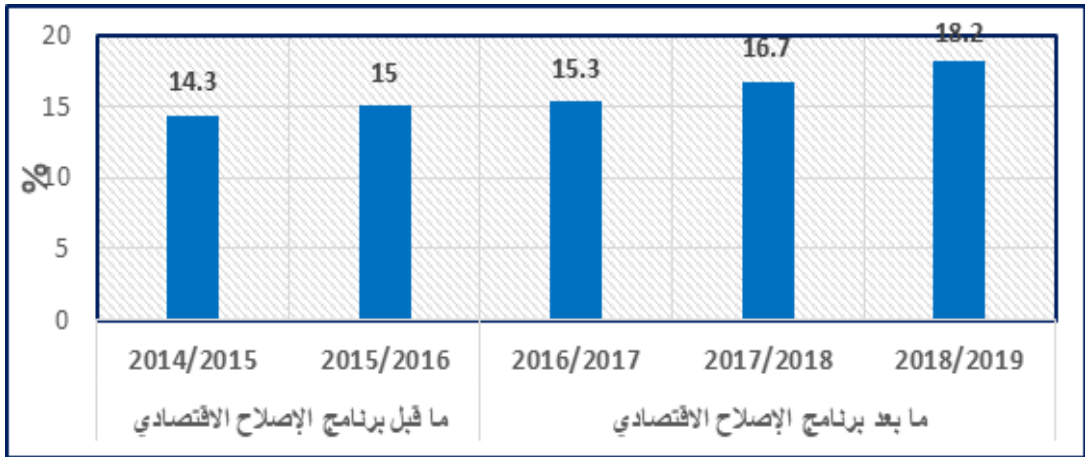

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي، 2019/2018

٣- الأثر على سوق العمل والبطالة

يوضح الشكل (3) تطور معدلات البطالة في مصر في الفترة 2014 إلى 2019، ومنه يتضح أن برنامج الإصلاح الاقتصادي ساهم في تخفيض معدلات البطالة ما يعني توفير فرص عمل للمواطنين، بالاضافة إلى تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على سوق العمل والبطالة، حيث تشير زيادة معدلات البطالة إلى التأثير السلبي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بينما يشير انخفاض معدلات البطالة إلى التأثير الإيجابي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

شكل (3) تطور معدلات البطالة في مصر 2014-2019

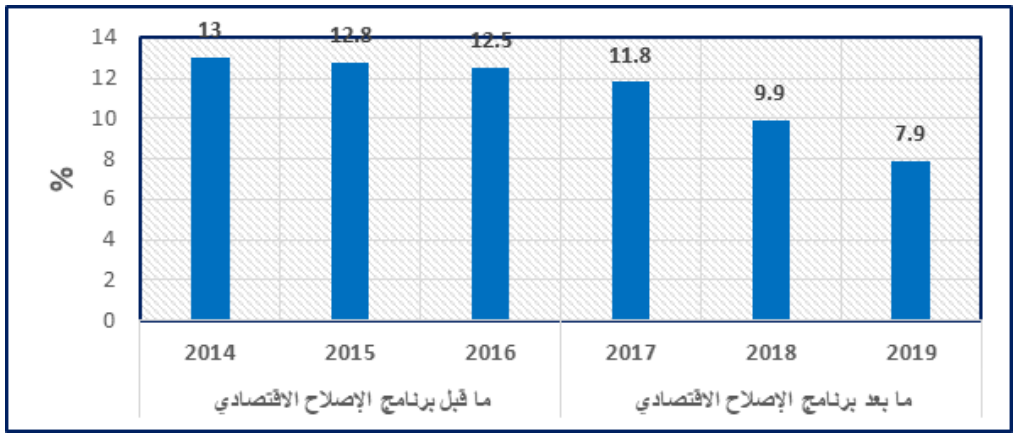

المصدر: من عمل الباحثين اعتمادا علي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2020

٤- الأثر على التضخم:

يوضح الشكل (4) تطور معدلات التضخم (2019/2018 – 2014/2013) تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي على معدلات التضخم حيث يعبر التضخم عن ارتفاع المستوى العام للأسعار لكافة السلع والخدمات، بما يجعل القيمة الشرائية للعملة تنخفض، ومن ثم التأثير على مستويات معيشة السكان وبخاصة الطبقات الفقيرة والأكثر احتياجات؛ جراء عدم قدرتهم على توفير احتياجاتهم الأساسية نتيجة تراجع القيمة الشرائية للعملة المحلية (الجنية المصري).

الشكل رقم (4): تطور معدلات التضخم (2019/2018 – 2014/2013)

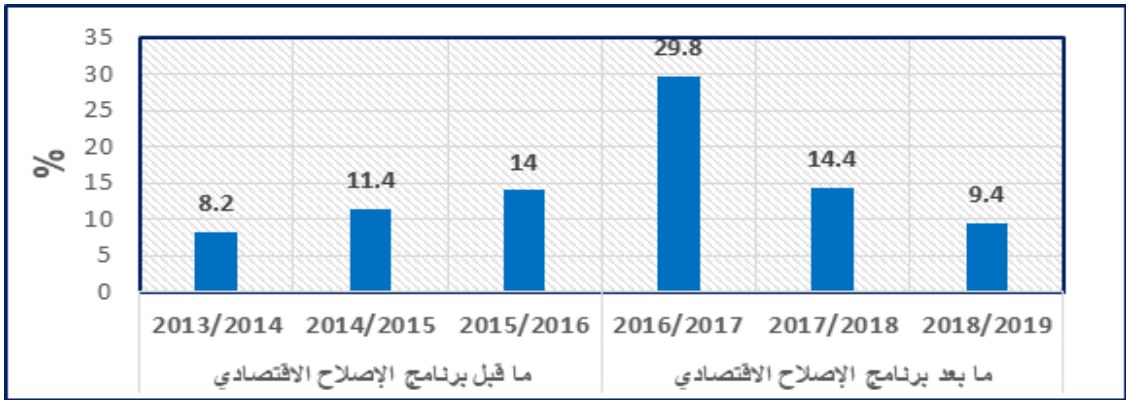

المصدر: من عمل الباحثين اعتمادا علي البنك المركزي المصري، التقارير السنوية 2014/2013 : 2019/2018

وهكذا يمكن التأكيد على عدد من النتائج الاساسية: -

- ساهم برنامج الإصلاح الاقتصادي في ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة بسبب إجراءات تحرير صرف الجنية مقابل العملات الأجنبية ورفع الدعم عن الوقود والطاقة مما أدي إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 29.8 % في العالم المالي 2019/2018؛ الأمر الذي أدي إلى تخفيض القدرة الشرائية للجنية المصرية وبالتالي أثر بشدة على مستويات المعيشة للسكان والفقراء.
- يوضح جدول (2) تلخيص تأثيرات برنامج الإصلاح الاقتصادي على المستوي الكلي في الجدول التالي حيث ترمز العلامة (+) إلى التأثير الإيجابي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بينما ترمز العلامة (−) إلى التأثير الإيجابي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

جدول (2): تأثيرات برنامج الإصلاح الاقتصادي على المستوي الكلي

النمو الاقتصادي	الاستثمارات العامة والخاصة	سوق العمل والبطالة	التضخم
+	+	+	−

المصدر: مركب بمعرفة الباحثين

ويتضح ان برنامج الإصلاح الاقتصادي كان له آثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادية ومعدلات الاستثمارات العامة والخاصة حيث ساهم في تعزيزهم والبطالة حيث ساهم في انخفاضها مما ساعد على توفير المزيد من فرص العمل، أما التضخم فقد تأثر سلباً ببرنامج الإصلاح الاقتصادي حيث ساهم في زيادة معدلات التضخم بصورة غير مسبوقة.

الفصل الثاني

أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدخل والانفاق في مصر

يعد الدخل والانفاق والادخار أعمدة يقام عليها معيشة الأسر في العالم، أي أنه كلما إرتفع الدخل وقل الإنفاق أدي ذلك إلى توفير مبلغ يمكن أن يدخر ويكون بمثابة حائط الصد أمام ما يمكن أن تتعرض له الأسرة من أزمات مالية مستقبلية.

ومن هنا تأتي أهمية الوقوف على انعكاسات الاصلاح الاقتصادي على مستوي المعيشة للمواطنين وتأثير ذلك على سلوكياتهم.

أولاً: أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على مستوي الدخل في مصر: -

تختلف مستويات الدخل للأسر والأفراد نتيجة لإختلاف الخصائص الاجتماعية والأقتصادية للأسرة، حيث تعكس مدي العداله والمساواه التي يتمتع بها المجتمع نظراً لاعتماد التنمية الاقتصادية علي حسن توزيع الدخل بين أفراد المجتمع لمساعدة الدولة في التخطيط على إزالة الفوارق بين الدخول. [2]

ا- متوسط الدخل السنوي للأسرة في مصر: -

ويشير جدول (3) وشكل (5) إلى متوسط الدخل السنوي للأسره حسب محل الاقامة ريف وحضر في الفترة من 2015 إلى 2018 ومنه يتضح الأتي:

- عند دراسة البيان بالأسعار الثابتة إنخفاض متوسط الدخل السنوي للأسرة في الريف بالمقارنه بالحضر في فترتي البحث.
- إنخفاض متوسط الدخل السنوي للأسرة 2017-2018 بالمقارنة مع متوسط الدخل السنوي للأسرة لعام 2015 على كافة المستويات.
- إنخفاض متوسط الدخل السنوي للأسرة في الحضر في عام 2018/2017 بمقدار مايقرب من 31 % عن متوسط الدخل السنوي للأسرة في الحضر في عام 2015.
- إنخفاض متوسط الدخل السنوي للأسرة في الريف في عام 2018/2017 بمقدار 36.2 % عن متوسط الدخل السنوي للأسرة في الريف في عام 2015.

[2] أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2017-2018

جدول (3) متوسط الدخل السنوي للأسرة

حسب محل الاقامة ريف وحضر 2015 – 2017/ 2018

البيان	2015			2018-2017		
	حضر	ريف	اجمالي الجمهورية	حضر	ريف	إجمالي الجمهورية
الأسعار الثابتة بالجنيه	51178.8	38305.1	44193.8	41218.3	31282.7	35839.1
الأسعار الجارية بالجنيه				66788.0	52135.2	58854.9

المصدر: بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2017-2018

شكل (5) متوسط الدخل السنوي للأسرة (بالأسعار الثابتة بالألف جنيه)

حسب محل الاقامة ريف وحضر 2015 – 2017/ 2018

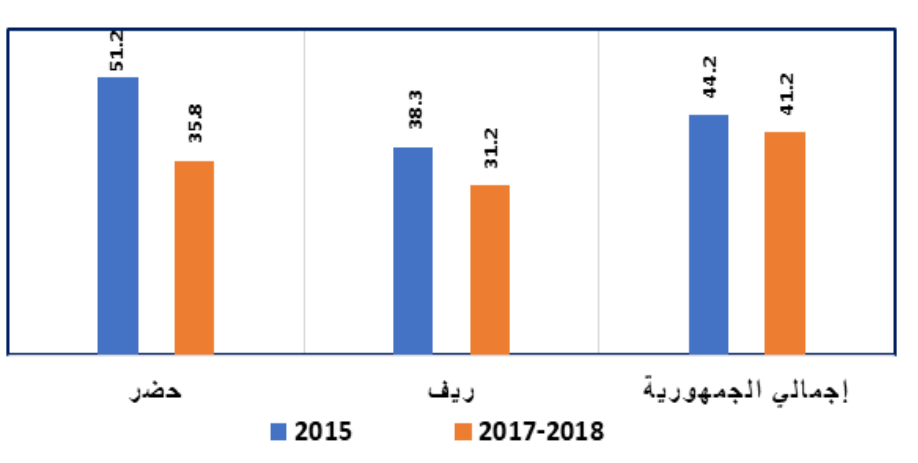

المصدر: من عمل الباحثين اعتمادا علي بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2017-2018.

٢- مصادر الدخل السنوي للأسرة: -

يوضح جدول (4) وشكل (6) التوزيع العددي والنسبي ونسبة التغير لمتوسط الدخل السنوي للأسرة بالجنيه المصري بالأسعار الثابتة وفقاً لمصادر الدخل الرئيسية ومحل الإقامة ريف وحضر في الفترة من 2015 وحتى 2018 ومنه يتضح الاتي: –

- إحتل متوسط الدخل من العمل موقع الصدارة من بين جميع مصادر الدخل الرئيسية حيث يتضح إرتفاع نسبة الدخل لاجمالي الجمهورية (67.1 %، 62.7 %) في 2015، 2017/ 2018 على التوالي.

- إنخفض متوسط نسبة الدخل من العمل للحضر والريف (23.8 %، 24.8 %) على التوالي في عام2018/2017 مقارنة بعام 2015؛ بينما إنخفض لإجمالي الجمهورية بنسبة 24.2 عن نفس الفترة.

- جاء متوسط الدخل من التحويلات التجارية في المرتبة الثانية بالمقارنة بجميع مصادر الدخول حيث سجل إرتفاعاً في نسبة متوسط الدخل من التحويلات الجارية في الحضر والريف واجمالي الجمهورية في 2017/ 2018 مقارنة بعام 2015، بالرغم من ارتفاعها كنسبه الا انه في الواقع العددي انخفضت نسبة متوسط الدخل من التحويلات التجارية بين الفترتين بمقدار 2.8 %.

- وقد سجل متوسط الدخل من القيمة الايجارية المحتسبة للمسكن إنخفاضاً ملحوظاً يقدر بحوالي 19 %.

- أما متوسط الدخل القومي من الممتلكات فقد جاء في المرتبة الأخيرة من جميع مصادر الدخل الرئيسية وتبين إنخفاض متوسط الدخل من 1,211.90جنيهاً في 2018/2017 إلى 1,341.2 جنيها في 2015 بنسبة تقدر 9.6 %.

جدول (4) التوزيع العددي والنسبي ونسبة التغير لمتوسط الدخل السنوي للأسرة بالأسعار الثابتة وفقاً لمصادر الدخل الرئيسية ومحل الإقامة 2015 - 2017/2018 (القيمة بالجنية)

مصادر الدخل الرئيسية	البيان	السنة						نسبة التغير بين الفترتين %		
		2015			2017/2018					
		حضر	ريف	إجمالي الجمهورية	حضر	ريف	إجمالي الجمهورية	حضر	ريف	إجمالي الجمهورية
الدخل من العمل	عدد	32,678.30	27,080.50	29,641.10	24,908.10	20,377.50	22,455.20	- 23.8	-24.8	-24.2
	نسبة %	73.9	61.3	67.1	69.50	56.86	62.7			
الدخل من الممتلكات	عدد	1,756.60	990.9	1,341.10	1,680.80	814.8	1,211.90	-4.3	-17.8	-9.6
	نسبة %	4.0	2.2	3.0	4.7	2.3	3.4			
القيمة الإيجارية المحتسبة للمسكن	عدد	5,223.20	3,265.00	4,160.70	4,103.20	2,749.00	3,370.00	- 21.4	-15.8	-19.0
	نسبة %	11.8	7.4	9.4	11.5	7.7	9.4			
التحويلات الجارية	عدد	11,520.6	6,968.70	9,050.80	10,526.20	7,341.40	8,801.90	-8.6	5.3	-2.8
	نسبة %	26.7	15.8	20.5	29.37	20.5	24.6			
إجمالي الدخل السنوي الصافي للأسرة	عدد	51,178.80	38,305.10	44,193.80	41,218.20	31,282.70	35,839.10	-19.5	-18.5	-18.9

المصدر: من حساب الباحثين إعتماداً علي بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،2018/2017

شكل (6) نسبة التغير لمتوسط الدخل السنوي للأسرة بالأسعار الثابتة 2015 – 2018/2017

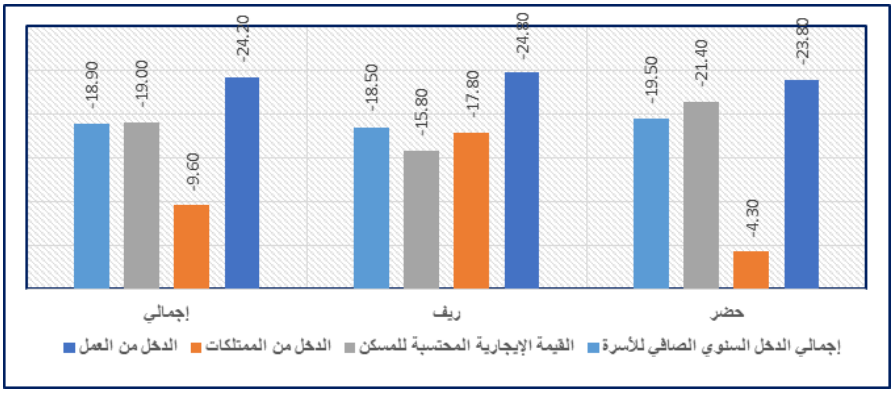

المصدر: من عمل الباحثين اعتمادا علي بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،2018/2017.

ثانياً: أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على مستويات الإنفاق في مصر: -

يعّرف إنفاق الأسرة المعيشية على أنه مجموع الإنفاق للسلع والخدمات الاستهلاكية والنفقات للسلع والخدمات غير الاستهلاكية للأسرة المعيشية. والنفقات للسلع والخدمات غير الاستهلاكية هي النفقات التي تتحملها أسرة معيشية فيما يتصل بالتحويلات الإلزامية وشبه الإلزامية إلى الحكومة والمؤسسات غير الهادفة للربح والأسر المعيشية الأخرى أو الانفاق على السلع الرأسمالية دون حيازة أي سلع أو خدمات مقابل إشباع احتياجات أفرادها. ويمثل إنفاق الأسرة المعيشية مجموع النفقات التي يتعين على الأسرة المعيشية أن تتحملها لإشباع احتياجاتها واستيفاء التزاماتها القانونية.

وبتعبير أخر هو قيمة ما ينفقه جميع أفراد الأسرة مقابل الحصول على السلع أو الخدمات سواءً كانت تتعلق بالأسرة مثل الإنفاق على الطعام أو السكن أو الكهرباء أو تتعلق بإنفاق بعض أفرادها على الملابس أو الأدوات الشخصية خلال فترة الإسناد الزمني للمسح.[3]

ا- الإنفاق الفعلي للأسر المعيشية: -

أظهرت نتائج بيانات مسح الدخل والانفاق لعام 2018/2017، بلغ متوسط إنفاق الأسرة المصرية قد بلغ 51.4 ألف جنيه سنويًا خلال عامي 2017/2018، كما توضح نتائج البحث زيادة بنحو 42.7 % عن مستواه عام 2015، وذلك خلال الفترة التي شهدت معدلات مرتفعة لزيادة الأسعار، وصل فيها معدل التضخم إلى 30 %. مما يعبر عن زيادة في الإنفاق وتراجع للدخل الحقيقي؛ فقد سجل متوسط الإنفاق السنوي للأسرة 51.4 ألف جنيه عام 2018/2017، مقارنة بإنفاق ما يقرب من 36 ألفًا في عام 2015.[4]

كما أشارت النتائج الخاصة بالأسعار الثابتة (التي تستبعد أثر التضخم) إنخفاض

[3] https://www.stats.gov.sa/ar/statistical-knowledge/94

[4] بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2017-2018

متوسط إنفاق الأسرة ليبلغ 32.3 ألف جنيه سنويا، فيما تشير إلى تراجع ما تحصل عليه تلك الأسر من سلع وخدمات بنحو 12 % عما كانت تحصل عليه في 2015، رغم أنها تدفع أموالا أكثر.[5]

ويوضح جدول (5) والشكل (7) التوزيع النسبي للأفراد الأسر طبقاً لفئات الإنفاق السنوي للأسرة (بالجنية) وفقاً لمحل الإقامة بالأسعار الثابتة في الفترة من 2015 إلي2018/2017، ومنه يتضح الاتي: -

- إرتفعت نسب أفراد الاسر في الانفاق السنوي على مستوي الجمهورية التي تنفق أقل من 3000 جنيه إلى اقل من 6000 جنيه من 38.5 % عام 2015 ووصلت إلى 48 % عام 2018/2017.
- بينما إنخفضت نسب أفراد الاسر في الانفاق السنوي في الفئات التي تحصل سنوياً على 6000 جنيهاً وحتى أقل من 15 ألف جنيهاً من 52.8 % عام 2015 مقارنة بنفس الأفراد عام 2018/2017 فقد كانت نسبتهم 45.6 %.
- وتماثلت بيانات الريف والحضر نسب أفراد الاسر في الانفاق السنوي في إرتفاع نسب الأفراد أقل من 6000 جنيهاً سنوياً مقابل إنخفاض نسب الأفراد الذين ينفقون أكثر من 6000 جنيهاً سنوياً.

جدول (5) التوزيع النسبي للأفراد الأسر طبقاً لفئات الإنفاق السنوي للأسرة (بالجنية) وفقاً لمحل الإقامة بالأسعار الثابتة 2015 - 2018/2017

فئات نصيب الفرد من الانفاق السنوي للأسرة	محل الاقامة				إجمالي الجمهورية	
	حضر %		ريف %			
	2015	2017/2018	2015	2017/2018	2015	2017/2018
أقل من 3000	1.5	3.6	4.4	6.4	3.1	5.2
3000-	3.8	7.9	10.6	13.9	7.7	11.4
4000-	8.8	12.1	16.2	19.2	13	16.2
5000-	11.6	12.7	17	17	14.7	15.2
6000-	18.3	17.8	20.6	17.4	19.6	17.6
7500-	22.4	18.7	17.1	14.9	19.4	16.5
10000-	18.7	16.2	10	8.1	13.8	11.5
15000-	9.7	8.3	3.3	2.4	6.1	4.9
25000	5.2	2.8	0.9	0.7	2.7	1.6
الإجمالي	100	100	100	100	100	100

المصدر: بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،2018/2017

[5] بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2017-2018

شكل (7) التوزيع النسبي % للأفراد الأسر طبقاً لفئات الإنفاق السنوي للأسرة (بالجنية)وفقاً لمحل الإقامة بالأسعار الثابتة 2015 - 2018/2017

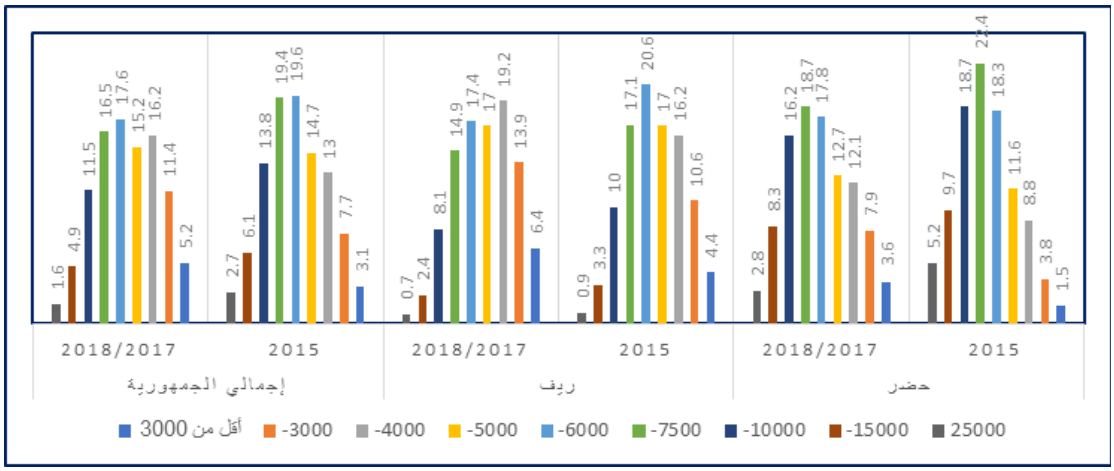

المصدر: من عمل الباحثين اعتمادا علي بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،2018/2017

٢- تطور نسبة إنفاق الفرد طبقاً المجموعات الرئيسية: -

يوضح جدول (6) والشكل (8) تطور نسبة نصيب الفرد من الإنفاق إلى الإنفاق الكلي للأسرة طبقاً لمجموعات الإنفاق الرئيسية ومحل الإقامة بالأسعار الجارية في الفترة من عام 2015 إلى عام 2017/2018، ومنه يتضح الاتي: –

- إحتل نسبة نصيب الفرد من الإنفاق على الطعام والشراب موقع الصدارة من بين كل مجموعات الإنفاق الرئيسية، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق على مستوي الريف والحضر واجمالي الجمهورية في عام 2018/2017 مقارنة بعام 2015.
- جاءت نسبة نصيب الفرد من الأنفاق على المسكن ومستلزماته في المرتبة الثانية علي كافة المستويات حيث ارتفعت من 17.5 % عام 2015 لتصل إلي 18.6 % عام 2018/2017 علي مستوي الجمهورية.
- كما إرتفعت أيضاً نسبة نصيب الفرد من الأنفاق على المطاعم والفنادق، والسلع والخدمات المتنوعة في عام 2018/2017 مقارنة بعام 2015.
- بينما إنخفضت نسبة نصيب الفرد من الإنفاق في باقي المجموعات الرئيسية للإنفاق.

جدول (6) تطور نسبة نصيب الفرد من الإنفاق إلى الإنفاق الكلي للأسرة طبقاً لمجموعات الإنفاق الرئيسية ومحل الإقامة بالاسعار الجارية، من 2015 إلي 2018/2017

مجموعات الإنفاق الرئيسية	عام 2015			عام 2017/2018 بالأسعار الجاية		
	حضر	ريف	إجمالي الجمهورية	حضر	ريف	إجمالي الجمهورية
الطعام والشراب	30.4	38.9	34.4	33.9	40.2	37.1
المشروبات الكحولية والدخان	4.5	4.9	4.7	4.5	5	4.7
الملابس والأقمشة والأحذية	5.3	6.1	5.6	4.5	5.1	4.8
المسكن ومستلزماته	19	15.8	17.5	20.1	17	18.6
الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	4	4.2	4.1	3.8	3.9	3.8
الخدمات والرعاية والصحية	10.1	10	10	9.6	10.2	9.9
الانتقالات النقل	7.4	5.1	6.3	6.7	5.4	6.1
الاتصالات	2.9	2.0	2.5	2.8	1.9	2.4
الثقافة والترفيهه	2	1.9	2.1	2.2	2	2.1
التعليم	6.1	3.3	4.8	5.6	3.3	4.5
المطاعم والفنادق	4.7	3.2	4	5.2	3.6	4.4
السلع والخدمات المتنوعة	4	3.7	3.9	3.9	4.3	4.1

المصدر : بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2018/2017

شكل (8) تطور نسبة % نصيب الفرد من الإنفاق إلى الإنفاق الكلي للأسرة طبقاً لمجموعات الإنفاق الرئيسية ومحل الإقامة بالاسعار الجارية، من 2015 إلى 2017 / 2018

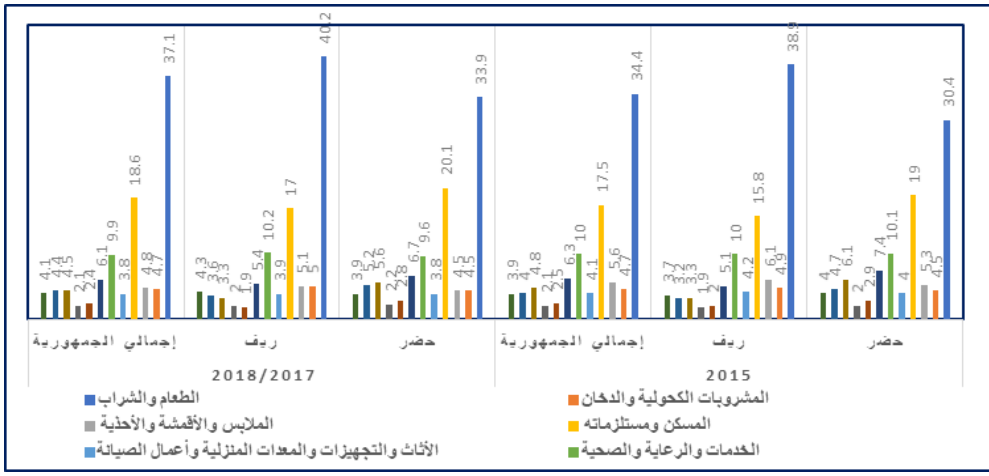

المصدر: من عمل الباحثين اعتمادا علي بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،2018/2017

الفصل الثالث

أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على الادخار والفقر في مصر

أولاً: الادخار: -

تعتبر المدخرات المحلية من أهم مصادر تمويل الإستثمارات القومية وتشكل مدخرات الأفراد فى القطاع العائلى معظم المدخرات ويمكن تقسيم المدخرات طبقاً لطبيعتها إلى مدخرات إجبارية ومدخرات إختيارية وتوضح الأهمية النسبية هذه التوزيعات ونسبتها إلى الناتج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج.[6]

وتشمل الأوعية الادخارية في مصر الأوعية الادخار المصرفية، الأوعية الأدخار بصندوق توفير البريد، أوعية هيئة بنك ناصر الإجتماعى، أوعية الادخار لهيئات التأمينية الخاصة بقطاع الأعمال والقطاع الخاص، بالإضافة إلى أوعية الادخار بشركات التأمين.[7]

ويوضح جدول (7) والشكل (9) مدخرات الأفراد لدي أوعية الادخار الرئيسية حسب مقدار الزيادة في الفترة من 2012 إلى 2018 ومنه يتضح الاتي:

- ازدياد قيم مدخرات الأفراد لدي أوعية الادخار الرئيسية « في نهاية السنة» في الفترة من 2012 إلى 2018 بقيمة 2,939.0 مليار جنيه.
- بلغ إجمالي الأرصدة الادخارية لدى أوعية الادخار الرئيسية خلال عام 2013/2012، نحو 1.26 تريليون جنيه.
- بلغت أرصدة المدخرات بأوعية الادخار المصرفية للقطاعين العام والخاص، 1734.2 مليار جنيه عام 2015/2014، مقابل 1429.4 مليار جنيه عام 2013-2014، بنسبة زيادة 21.3٪، ويرجع السبب إلى زيادة قيمة الودائع الادخارية للبنوك.[8] ، لتساهم هذه القيمة بنسبة 42.1٪ من إجمالي مدخرات الأفراد لدى أوعية الادخار المصرفية، التي تمثل 77.5 % من إجمالي قيمة المدخرات لدى أوعية الادخار الرئيسية.
- بلغت أرصدة المدخرات بأوعية الادخار المصرفية للقطاعين العام والخاص، 2,664.3 مليار جنيه عام 2016/2015، مقابل 1,734.2 مليار جنيه عام 2014-2015، بنسبة زيادة 53.6٪.

[6] النشرة السنوية لإحصاءات مدخرات الأفراد لدي أوعية الإدخار الرئيسية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2018/2017

[7] لنشرة السنوية لإحصاءات مدخرات الأفراد لدي أوعية الادخار الرئيسية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2018/2017

[8] النشرة السنوية لإحصاءات مدخرات الأفراد لدي أوعية الادخار الرئيسية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،2015/2014

- بلغت أرصدة المدخرات بأوعية الادخار المصرفية للقطاعين العام والخاص 4,207.2 مليار جنيه عام 2018/2017، مقابل 2,664.3 مليار جنيه عام 2015-2016، بنسبة زيادة 57.9٪.

جدول (7) تطور مدخرات الأفراد لدي أوعية الادخار الرئيسية حسب مقدار الزيادة، 2012-2018

الفترة	القيمة بالمليار جنية	مقدار الزيادة %
	مدخرات الأفراد لدي أوعية الادخار الرئيسية في نهاية السنة	
2013 /2012	1,268.2	
2014 /2013	1,429.4	12.71
2015 /2014	1,734.2	21.32
2016 /2015	2,664.3	53.63
2018 /2017	4,207.2	57.91

المصدر : بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2012-2018

شكل (9) مدخرات الأفراد لدي أوعية الادخار الرئيسية

حسب مقدار الزيادة، 2012-2018

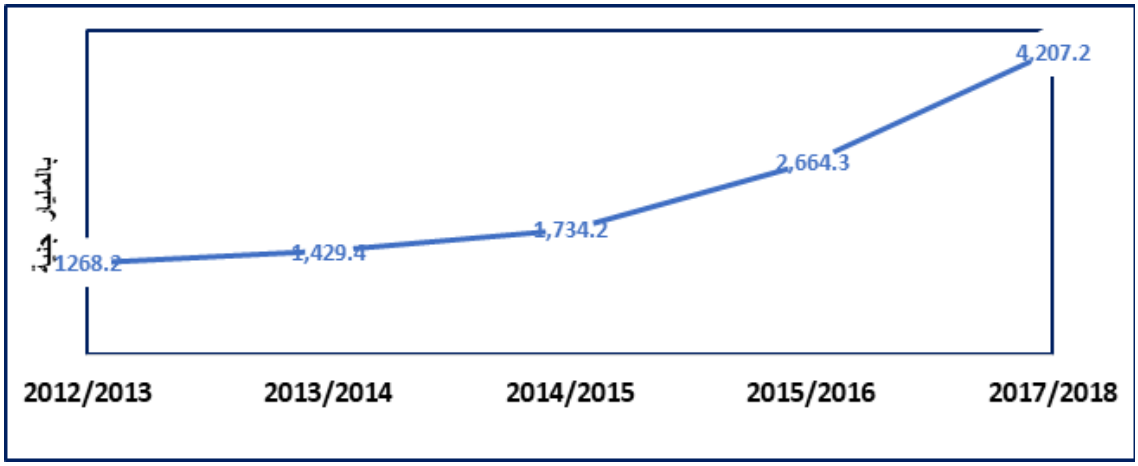

لمصدر: من عمل الباحثين اعتمادا على بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٢-٢٠١٨

ثانياً الفقر: -

يمثل الفقر عقبة أساسية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي. ويشكل الفقر والحرمان خطراً على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني حيث يولد الفقر بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الانحراف والتطرف والمعارضة الجامحة التي قد تستهدف الدولة، لذا تسعي الدول للاستئصال الفقر والقضاء على الفقر المدقع وهو الأول من أهداف التنمية المستدامة التي اتفقت عليها جميع الدول.

ويُعرف بحث الدخل والإنفاق الفقر بأنه «عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للفرد أو للأسرة، وتتمثل تلك الاحتياجات في الطعام والمسكن والملبس وخدمات التعليم والصحة والمواصلات، وقد زاد عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بما يقرب من خمسة ملايين نسمة خلال السنوات الثلاث الماضية، التي شهدت إجراءات الإصلاح الاقتصادي، بنسبة زيادة 4.7 %، وهي أعلى زيادة لمعدلات الفقر منذ عام 2000، ليصبح نحو ثلث السكان في مصر مصنفين رسميًا تحت خط الفقر. [9]

١-تطور نسبة الفقراء: -

يحدد خط الفقر القومي تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد، وبالتالي يعتبر الفقراء هم السكان الذين يقل استهلاكهم الكلي عن التكلفة التي يتطلبها الحصول على الاحتياجات الأساسية والمتمثلة في القيمة المحددة لخط الفقر، ويعبر عنه بقيمة المكون الغذائي مضافاً اليه المكون اغير غذائي وذلك بحسب البيانات التي أعلنها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، كما تعبر نسبة الفقر المدقع على السكان الذين يقل استهلاكهم الكلي عن تكلفة مكونات خط الفقر الغذائي [10]

ويوضح جدول (8) والشكل (10) تطور نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي والفقر المدقع في الفترة من 1999 إلى 2018 ومنه يتبين الاتي: –

- ارتفعت نسبة الواقعين تحت خط الفقر القومي بما يقترب من الضعف من بداية الألفية الثانية 16.7 % من إجمالي السكان في عام 2000/1999، إلى 32.5 % عام 2017/2018، في استمرار لاتجاه مطرد لزيادة معدلات الفقر.
- سجلت نسبة زيادة الواقعين تحت خط الفقر من إجمالي السكان 4.7 % في أقل من ثلاثة أعوام وكانت هذه النسبة هي الأعلى على مدار بحوث الدخل التي أجريت منذ عام 2000، فقد ارتفعت من 27.8 % عام 2015 لتصل إلي أعلي نسبة لها من بين كل الفترات 32.5 % عام 2018/2017.
- شهدت الفترة من 2000/1999 حتى 2009/2008، زيادة نسبة الفقر المدقع من 2.9 % إلى 6.1 % على التوالي، واستمرت في الانخفاض وحتى 2013/2012 إلى 4.4 %، ثم عاودت الارتفاع حتى وصلت إلى 6.2 % في الفترة الأخيرة 2018/2017.

[9] النشرة السنوية لإحصاءات مدخرات الأفراد لدى أوعية الإدخار الرئيسية، 2018/2017

[10] النشرة السنوية لإحصاءات مدخرات الأفراد لدي أوعية الإدخار الرئيسية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2018/2017

جدول (8) تطور نسبة الفقراء لإجمالي الجمهورية وفقاً لمقياس الفقر القومي والفقر المدقع، 1999-2018

الفترة	الفقر القومي	الفقر المدقع
2000/1999	16.7	2.9
2005/2004	19.6	3.6
2008/2009	21.6	6.1
2010/2011	25.2	4.8
2013/2012	26.3	4.4
2015	27.8	5.3
2018/2017	32.5	6.2

المصدر: بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،2018/2017

شكل (10) نسبة الفقراء % وفقاً لمؤشر الفقر المدقع والفقر القومي (2018/2017-2000/1999)

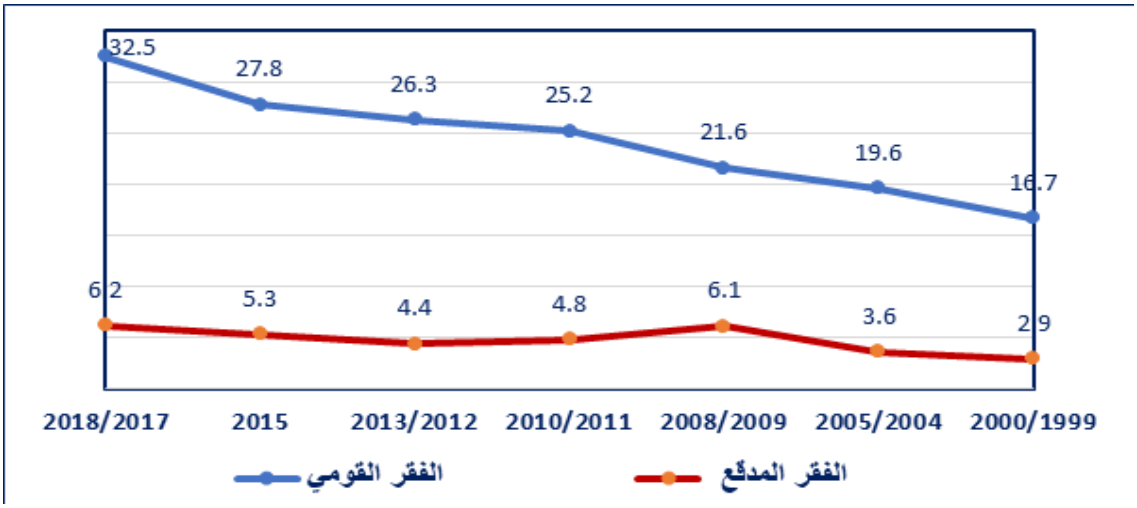

المصدر: من عمل الباحثين اعتمادا علي بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،2018/2017

٢- أقاليم الفقراء في مصر: -

يوضح جدول (9) وشكل (11) نسبة الفقراء وفقاً للأقاليم الجمهورية في الفترة من 2011/2010 إلى 2018/2017، ومنه يتضح الاتي: -

- يتركز الفقر في ريف الوجه القبلي، الذي يعيش فيه 51.9 % من المصريين الواقعين تحت خط الفقر في الفترة 2018/2017، ورغم تحسن هذه النسبة بنحو 4.8 % مقارنة بعام 2015، إلا أنها تظل شديدة الارتفاع لأن 25.2 % فقط من سكان مصر يعيشون في منطقة ريف الوجه القبلي.

- بينما زاد الفقر في ريف الوجه البحري بنسبة 7.6 %، وهي زيادة غير معتادة كما يظهر بالمقارنة مع بحوث الدخل السابقة، حيث كانت الزيادة 2.3 % في عام 2015 مقارنة بعام 2013/2012، بينما لم تتجاوز الزيادة 0.4 % بالمقارنة مع 2011/2010. وبلغ عدد الفقراء الذين يعيشون في ريف الوجه البحري في البحث الأخير 27.3 % من إجمالي المصريين الواقعين تحت خط الفقر.

- أما الزيادة الأكبر في معدلات الفقر فكانت من نصيب المحافظات الحضرية التي ارتفع نصيبها من الفقراء إلى 26.7 % من السكان، بزيادة 11.6 % في الفترة من 2015 إلى 2018/2017،

- وعند رصد مؤشرات الفقر على مستوي المحافظات من خلال بيانات البحث أظهر البيانات ارتفاع نسبة الواقعين تحت خط الفقر بين سكان القاهرة بنحو 13.6 %، لتصبح 31.1 %. بينما كانت بورسعيد أقل محافظات الجمهورية فقرا بنسبة 7.6 % من السكان وظلت أسيوط أعلى محافظات مصر من حيث نسبة الفقراء التي وصلت إلى 66.7 % من سكانها، بزيادة 0.7 % عن عام 2015، بينما تراجع الفقر في سوهاج بشكل ملحوظ من 65.8 % إلى 59.6 % من سكان المحافظة، فيما أرجعه مسئولون حكوميون إلى نجاح سياسات الدعم النقدي الموجهة إلى المناطق الأكثر فقرا، والتي تتركز في الصعيد.

جدول (9) نسبة الفقراء % وفقاً للأقاليم الجمهورية 2011/2010 - 2018/2017

الأقاليم	2010/2011	2013/2012	2015	2018/2017
إجمالي الجمهورية	25.2	26.3	27.8	32.5
ريف الوجة القبلي	51.4	49.4	56.7	51.9
حضر الوجة القبلي	29.5	26.7	27.4	30
ريف الوجة البحري	17	17.4	19.7	27.3
حضر الوجة البحري	10.3	11.7	9.7	14.3
المحافظات الحضرية	9.6	15.7	15.1	26.7

المصدر: بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،2018/2017

شكل (11) نسبة الفقراء % وفقاً للأقاليم الجمهورية 2011/2010 - 2018/2017

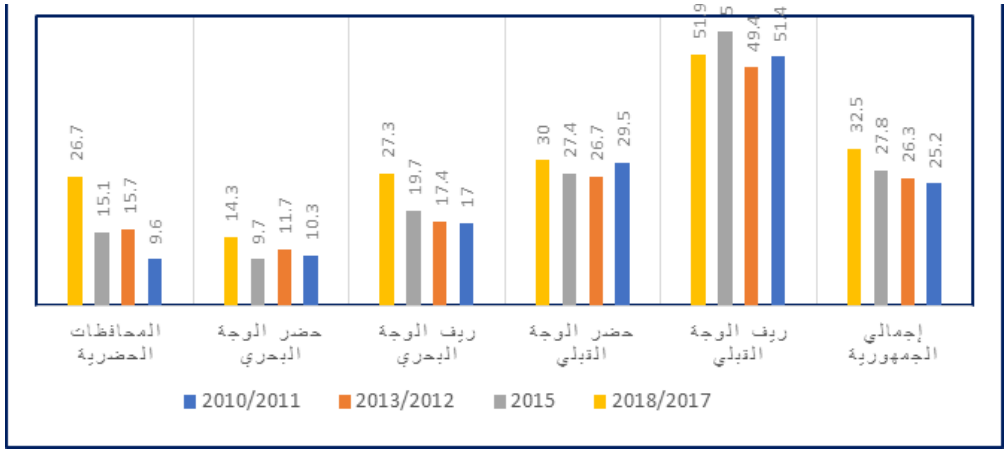

المصدر: من عمل الباحثين اعتمادا علي بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،2018/2017

ثالثاً: جهود الدولة نحو الرخاء الاقتصادي وتحسين خصائص السكان:-

قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي كانت مصر تطبق سياسات اقتصادية كلية غير متسقة، مما أدى بحلول عام 2016 إلى تراكم اختلالات اقتصادية كبيرة. فقد أدت عجوزات الميزانية الكبيرة والسياسة النقدية التيسيرية وسعر الصرف الثابت إلى انخفاض بالغ في احتياطيات النقد الأجنبي وارتفاع التضخم وارتفاع الدين العام إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها. وقد انخفضت معدلات النمو وارتفعت مستويات البطالة، خاصة بين النساء والشباب.

وكانت أهم أولويات البرنامج هي معالجة هذه القضايا واستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتجنب وقوع الأزمة؛ فقد أدى التحول إلى نظام سعر الصرف المرن إلى استعادة التوازن في سوق الصرف الأجنبي، والقضاء على مشكلة نقص النقد الأجنبي. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت الحكومة المصرية خطة طموحة ثلاثية الأعوام لكبح عجز الميزانية الذي بلغ أعلى المعدلات على مستوى المنطقة حيث تجاوز 10 % من إجمالي الناتج المحلي. كذلك قامت الحكومة بتضييق السياسة النقدية عن طريق رفع أسعار الفائدة. وقد كانت هذه الإجراءات بالغة الأهمية لتخفيض الدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي والحد من التضخم، وقد ساعدت الإصلاحات الاقتصادية في مصر على تعزيز النمو والحد من البطالة وزيادة احتياطيات النقد الأجنبي ووضع الدين العام على مسار تنازلي، ولقد أحرز البرنامج هدفه الرئيسي المتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهو أحد متطلبات جذب الاستثمارات وزيادة النمو وخلق فرص العمل. فقد انخفضت مستويات عجز الحساب الجاري وارتفعت احتياطيات النقد الأجنبي إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. وتعافى النمو من حوالي 4 % إلى 5.5 % في الوقت الحالي، ومن المتوقع بلوغه 6 % بحلول السنة القادمة، بينما انخفضت البطالة إلى أقل من 8 % لتصل أدنى مستوياتها على مدار العقد الماضي. كذلك بدأ مستوى الدين العام في التراجع وانخفضت معدلات التضخم على نحو مطرد – لتمضي بذلك على المسار الصحيح نحو بلوغ مستوى الرقم الواحد في العام القادم. وبذلك يصبح في الإمكان تهيئة المسار لتنفيذ الإصلاحات الأوسع نطاقا، مثل تحسين مناخ الأعمال، الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بقيادة

القطاع الخاص وخلق فرص العمل.

وتسعي الحكومه إلي تحسين خصائص السكان من خلال عدة إستراتيجيات ومشاريع قومية والقضاء علي المشكلات التي تعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطور الذي يواكب العصر في الجمهورية؛ ومن أهم هذه المشاريع المشروع القومي لتنمية الاسرة المصرية 2021 – 2023؛ ويمثل الهدف الاستراتيجي للمشروع في الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري والأسرة المصرية، وذلك من خلال ضبط النمو السكاني، وكذا اتخاذ ما يلزم فى إطار الارتقاء بالخصائص السكانية ،مع أهمية تكامل جهود جميع الجهات التى تعمل على إدارة القضية السكانية والتشبيك بينها من خلال خطة استراتيجية متكاملة، بحيث يكون الهدف الرئيسي منها ليس فقط التركيز على ضبط معدلات النمو السكانى المتزايد بل هو إدارة القضية السكانية من منظور شامل لأجل الارتقاء بجودة حياة المواطن وضمان استدامة عملية التنمية مع التأكيد على أهمية النظر للقضية السكانية كحق من حقوق الإنسان وبصفة خاصة حقوق المرأة والطفل.

وقد تضمنت خطة وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية التنفيذية المقترحة للمشروع القومى لتنمية الأسرة المصرية والتي تتضمن العديد من المحاور منها الاقتصادى، الخدمى، الثقافى، التشريعى، الإعلامى، والتوعوى، إلى جانب ما يتعلق بملف التحول الرقمى، بالاضافة إلي النطاق الجغرافى للمشروع والذي يضم جميع أنحاء الجمهورية، ويتم من خلاله العمل علي التمكين الاقتصادي للسيدات في الفئة العمرية من 18 حتى 45 سنة من خلال توفير فرص العمل وكسب الرزق، وتحقيق الاستقلالية المالية، من خلال تجهيز وتشغيل 200 مشغل خياطة ملحقة بوحدات صحة وتنمية الأسرة في 16 محافظة، والتدريب على إنتاج المنسوجات الطبية لسد حاجة المستشفيات وتدريب مليون سيدة على ريادة الأعمال، وتنفيذ البرامج والدورات التدريبية لصالح المرأة، إلى جانب تنفيذ مليون مشروع متناهى الصغر، وتدريب 2 مليون سيدة على إدارة المشروعات ومحو الأمية الرقمية والشمول المالى وتأهيلهن لسوق العمل طبقاً للفرص الاستثمارية بكل محافظة.[11]

[11] الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك إلي مصر، 2021

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج والدروس المستفادة: -

هناك العديد من النتائج التي أبرزتها فصول هذا البحث عن انعكاسات المرحلة الأولي من برنامج الإصلاح الاقتصادي 2016 على السكان في مصر؛ والتي يمكن إيجازها فيما يلي:-

- ساعد برنامج الإصلاح الاقتصادي الحكومة المصرية على تعزيز النمو الاقتصادي الذي تخطي حاجز 5 %، والاستثمارات العامة والخاصة، واستقرار سعر صرف الجنية المصري مما عزز استقرار الاقتصاد المصري وساعد الحكومة المصرية على مواجهه الأزمات الناتجة عن جائحة كوفيد-19.

- الاتفاق بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي علي تمويل برنامج الإصلاح الاقتصادي ساعد في الحصول علي شهادة دولية علي صلابة الاقتصاد المصري، كما ساعد علي استفادة مصر من برنامج اتفاق الاستعداد الائتماني الذى خصصه صندوق النقد الدولي بشكل عاجل وسريع لدعم الدول الأعضاء في مواجهة جائحة كوفيد-19، الذى يقدر بتريليون دولار أمريكي، للاستجابة لطلبات نحو 102 دولة من الدول الأعضاء للحصول على مساعدات مالية، حيث وافق صندوق النقد الدولي على طلبات 50 دولة منها بقيمة 23.2 مليار دولار، من بينها مصر، ويجرى معالجة الطلبات المتبقية.

- ساهم برنامج الإصلاح الاقتصادي على استقرار القطاع المالي والمصرفي، وتحقيق تحسن كبير في مؤشرات المالية والمديونية مما انعكس ذلك إيجابياً على تقييم المؤسسات الدولية للاقتصاد المصري وأحدثها مؤسسة «ستاندرد آند بورز» التي أبقت تصنيف مصر الائتماني عند مستوي B مع نظرة مستقبلية مستقرة.

- ساهم برنامج الإصلاح الاقتصادي في تخفيض معدلات البطالة لتصل إلى 7.9 % عام 2019 بدلاً من 12 % عام 2014 في مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، لكن لم ينعكس ذلك على مستويات الدخول في مصر خلال فترة الإصلاح الاقتصادي حيث شهدت مستويات الدخول انخفاض ملحوظ مما أثر سلباً على مستويات المعيشة للأسر المصرية.

- كان تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادي قاسياً بشكل كبير على الفئات الأكثر فقراً واحتياجاً بالرغم من برامج الحماية الاجتماعية التي أطلقتها الحكومة لحماية الأسر الفقيرة والأشد احتياجاً، فقرار «التعويم» تبعته موجات تضخمية وارتفاعات في أسعار السلع الأساسية، مقارنة بما قبل «التعويم»، بخلاف قرارات رفع الدعم عن الوقود والكهرباء والغاز، وزيادة أسعار تذاكر قطارات السكك الحديدية ومترو الأنفاق على مدار السنوات الثلاث التي تلت قرار التعويم، ما أسهم في تقليص الدعم في الموازنة العامة للدولة.

- ساهم برنامج الإصلاح الاقتصادي في ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم حيث بلغت نسبة التضخم إلى 29.8 % العام المالي 2016/2017 لتصل إلي 9.4 % في العام المالي 2019/2018 بينما كانت النسبة قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي 8.2 % مما

دفع الأفراد والأسر إلي زيادة الإنفاق لمواجهه الموجة التضخمية وارتفاع أسعار السلع والخدمات مما أثر سلباً على مستويات المعيشة للأفراد والأسر.

- ساهم ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل بارز في تدهور مستوي أصحاب الدخول الثابتة ومحدودي الدخل خاصة فالدخول الاسمية بقيت ثابتة أو تغيرت بمعدلات أقل من معدل التغير في الأسعار مما انعكس سلباً على الدخول الحقيقية لهذه الفئة.
- بشكل عام ونتيجة للانعكاسات الاجتماعية السلبية لبرامج التكيف الهيكلي على فئات كبيرة من المجتمع، وخاصة فئة محدودي الدخل فإن حلقة الفقر قد ازدادت اتساعاً على الرغم من تحسن النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل.
- ارتفاع معدلات التضخم نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي دفع البنك المركزي المصري لرفع أسعار الفائدة في السوق المحلية مما ساهم في رفع مدخرات الأفراد من خلال الاستثمار في الأوعية الادخارية حيث يُعتبر الادخار محرك رئيسي للاقتصاد لتوفير السيولة اللازمة.

ثانياً: التوصيات: -

تعمل الدول على الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز التنمية وجودة حياة المواطنين، ويلخص الجدول التالي التوصيات في هذا الشأن كما يلي:

المحاور	إجراءات التنفيذ	الجهات المنوطة بالتنفيذ	مؤشرات قياس الأداء
محور التنمية الاجتماعية	ضرورة التوسع في مراعاة الأبعاد الاجتماعية لخطط الإصلاح الاقتصادي، وكذلك تعزيز مستويات المعيشة والرفاه للأفراد والأسر.	– وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – وزارة التضامن الاجتماعي – وزارة التموين والتجارة الداخلية – جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر	– المؤشرات المرتبطة بالفقر – المؤشرات المرتبطة بمستويات الدخل والإنفاق – المؤشرات المرتبطة بالمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
	ضرورة تعزيز برامج التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة والفئات المهمشة مثل الشباب والنساء ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تعزيز مستويات المعيشة لهذه الفئات بدلاً من الاعتماد فقط على برامج الحماية الاجتماعية.		
	ضرورة استهداف تخفيض معدلات الفقر وتحسين مستويات المعيشة ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي من أجل تعزيز الاستقرار الاجتماعي.		

المحاور	إجراءات التنفيذ	الجهات المنوطة بالتنفيذ	مؤشرات قياس الأداء
محور التنمية الاقتصادية	ضرورة التركيز على تنويع الاقتصاد المصري والتركيز على قطاعات الصناعات التحويلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والصناعات الغذائية والنهوض بالصادرات لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد مما يساهم في ضخ المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتوفير فرص عمل لائقة تساعد على توفير حياة كريمة للأفراد والأسر.	– وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات – وزارة التجارة والصناعة – وزارة السياحة والآثار	– المؤشرات المرتبطة بالنمو الاقتصادي – المؤشرات المرتبطة بنمو الاستثمارات – المؤشرات المرتبطة بالصادرات الصناعية والتكنولوجية
محور التنمية البشرية	ضرورة تنمية رأس المال البشري من خلال رفع كفاءة الخدمات الصحية وتوسيع نطاقها، وتنمية الأسرة المصرية، ورفع كفاءة النظم التعليمية، وتحسين استهداف دعم الغذاء، وتوحيد التحويلات النقدية تحت مظلة واحدة.	– وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – وزارة التربية والتعليم – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – وزارة الصحة – الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة	– المؤشرات المرتبطة بالصحة – المؤشرات المرتبطة بتنظيم الأسرة – المؤشرات المرتبطة بالأمية والتسرب من التعليم – المؤشرات المرتبطة بالتعليم العالي والدراسات العليا
محور الرصد والمتابعة والتقييم	ضرورة الرصد الدوري لتطورات الخصائص السكانية بالتوازي مع برامج الإصلاح الاقتصادي الآثار الإيجابية والسلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي	– وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – المركز الديموجرافي	– المؤشرات المرتبطة بالفقر – المؤشرات المرتبطة بالصحة – المؤشرات الاقتصادية

المراجع

1 –أسماء محمد أبوالنور عفيفى، وأخرون، اثار برامج الاصلاح الاقتصادى لصندوق النقد الدولى فى ضوء التجارب الدولية والحالة المصريه، المركز الديموقراطي العربي، 2017

2 –البنك المركزي المصري، التقارير السنوية 2014/2013 : 2019/2018

3 –الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك إلي مصر، 2021

4 –أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،2018/2017

5 –الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2020

6 –النشرة السنوية لإحصاءات مدخرات الأفراد لدي أوعية الإدخار الرئيسية، 2018/2017

7 –بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2014/ 2015

8 –بسمه المومني، برنامج صندوق النقد الدولي في مصر: تقييم تحديات الأقتصاد السياسي، موجز السياسات ، مركز بروكنجز الدوحه، واشنطن، الولايات المتحده الأمريكية ، 2018

9 –تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي 2019/18، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2020

10 – محمد سعيد عبد الحميد، ممدوح عبد الواحد الحيطي، برامج الاصلاح الاقتصادي والتنمية في المجتمع المصري – دراسة تطبيقية علي برنامج الاصلاح الاقتصادي ، نوفمبر 2016، جامعة شمس، القاهره، 2019.

11 – وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال العام المالي 2019/2018، فبراير 2020، ص 12

12 – وزارة المالية، الحساب الختامي لموازنة 2015/2014، 2016/2015.

13 – وسام نعمة رجيب، جامعة الكوفة، حساب متوسط دخل الفرد والاسرة، صفحة 3،2

14- "Concept of National Income ,"www.toppr.com ,Retrieved-3-2021 .28Edited.

15 - https//:www.trading-point.com/what-is-personal-income

المركز الديموجرافي بالقاهرة

78ش رقم 4 – الهضبه العليا – المقطم – القاهرة

ص. ب. : 11571 المقطم – القاهرة

02 / 25080735 / 248 / 950

02 / 25082797

info@cdc.edu.eg

Cairo Demographic Center

www.cdc.edu.eg